موقف السودان الرسمي إزاء قضية التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا (١٩٥٦-١٩٩٤)

عبدالوهاب دفع الله احمد

تمهيد:

تهدف هذه الورقة إلى تتبع موقف السودان الرسمي تجاه القضايا الإفريقية بصورة عامة وقضية التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا على وجه الخصوص خلال الفترة ما بين استقلال السودان ونهاية سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا. اعتمدت الورقة بصورة أساسية على المصادر الرسمية بوزارة الخارجية والتي توفرت من خلال أرشيف ومكتبة وزارة الخارجية، هذا بجانب المراجع الأخرى والمقابلات التي أجريت مع بعض الدبلوماسيين من الرعيل الأول ومع بعض الذين مازالوا يعملون في هذا المجال.

والدارس لمثل هذه المواضيع لابد له من التعرض أو الإشارة لبعض العوامل التي كانت تؤثر سلباً وإيجاباً على علاقات السودان الخارجية عبر الحقب التاريخية من تطور نظم الحكم في السودان منها:

أولاً: موقع السودان الإستراتيجي المتميز؛ فهو يطل على البحر الأحمر عبر مينائي سواكن وبورتسودان، وباعتباره أكبر الأقطار الإفريقية فإنه يشترك في حدوده مع تسع دول إفريقية يعاني معظمها من اضطرابات داخلية كما في الكنغو وإثيوبيا وتشاد ويوغندا. هذا بجانب مشاكل الحدود مع مصر وإثيوبا وكينيا، والتي قادت إلى تأزم العلاقات السودانية مع تلك الدول وصلت في بعض الأحيان إلى مرحلة

الصراع المكشوف.[1] إضافة إلى ذلك فإن السودان، وفي الفترة الأخيرة التي كان يخضع فيها للسيطرة الاستعمارية، قد عانى من مشكلة جنوبه، إذ عمل المستعمر البريطاني على جعل جنوب السودان منطقة مقفولة ليحول دون تغلغل الثقافة العربية والإسلامية، وعمل في نفس الوقت على إدخال اللغة الإنجليزية، كما سمح للإرساليات والبعثات التبشيرية لتنصير أهل الجنوب في إطار ما عرف بسياسة جنوب السودان، الأمر الذي جعل شمال السودان أكثر تأثراً بالثقافة العربية والإسلامية بينما أصبحت الثقافة الإفريقية الزنجية تطغى على جنوب السودان.[2]

ثانياً: الاقتصاد السوداني، فقد كان ومازال ضعيفاً في بنياته الأساسية والهيكلية مما أعجز القائمين على الأمر من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، وهذا بالطبع ينعكس على إمكانات السودان العسكرية ومدى مقدرته في التصدي للمشاكل الأمنية، التي ظل يعاني منها والتي تتمثل في الحرب الدائرة في الجنوب مستنزفة لموارد السودان المادية والبشرية، وكل ذلك كان ينعكس على الأوضاع الداخلية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وبسبب ذلك فقد مارس السودان مختلف الأنظمة السياسية منها النظام التعددي، والنظام العسكري الشمولي، ونظام الحزب الواحد، غير أن القاسم المشترك لكل هذه الأنظمة هو عدم الاستقرار السياسي وبالتالي فإن

(١) حسن سيد سليمان، "السودان والمغرب العربي، دراسة حالة العلاقات السودانية الليبية" في علاقات السودان الخارجية، البعد العربي والإفريقي، تحرير حامد عثمان ومدني محمد أحمد، سلسة الدراسات السودانية رقم ١٧، الخرطوم ١٩٩١، ص ٢٢٥.

(٢) محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ١٩٩٨، ص ١٢١.

السودان بنى علاقاته الخارجية في مناخ اتصف بعدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي.[٣]

ثالثاً: إن سياسة السودان الخارجية ومنذ الاستقلال كانت تهدف في المقام الأول إلى حفظ الاستقلال والأمن ثم حماية المصالح الاقتصادية، هذا بجانب الأهداف الأخرى التي تقوم على اساس المصلحة القومية.[٤] وفي هذا الصدد فإن انضمام السودان للجمعية العامة للأمم المتحدة كان يعني دعمه للجهود الدولية والتعاون لحل المشاكل العالمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، والاعتراف الكامل بكافة الحقوق والحريات لجميع أعضاء الأسرة الدولية دون أدنى تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد السياسي أو الوضع الاجتماعي.[٥]

الجدير بالذكر أن أول فترات الحكم الوطني في السودان، وفي انتخابات الحكم الذاتي عام ١٩٥٣ فإن الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وباعتبارهما أكبر الأحزاب السودانية قد أكدا انتماء السودان للعالمين العربي والإفريقي وضرورة الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع دول المجموعتين، إلا أن القضايا الخاصة بالمنطقتين كقضية تصفية الاستعمار لم تكن من الموضوعات المثارة خلال الحملة الانتخابية.[٦]

(٣) حسن سيد سليمان، "السودان والمغرب العربي"، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٤) مدني محمد أحمد وحامد عثمان، "العوامل المؤثرة على علاقات السودان الخارجية"، في علاقات السودان الخارجية، البعد العربي والإفريقي، تحرير حامد عثمان ومدني محمد أحمد، سلسلة الدراسات السودانية رقم ١٧، الخرطوم ١٩٩١، ص ١-٢٠.

(٥) الأمم المتحدة، إدارة شئون الإعلام، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إدارة شئون الإعلام للنشر، أغسطس ١٩٩٣، ص ٧.

(٦) الباشا، مرجع سابق، ص ١٧٧.

كما شارك السودان في مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي بباندونج في ابريل ١٩٥٥ والذي يُعد واحداً من التعبيرات المبكرة للتضامن مع الشعوب المضطهدة في آسيا وإفريقيا، وجاءت المبادئ العامة لتكرس مفاهيم السيادة القومية والمساواة بين الأجناس واحترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها والالتزام بدعم وتأييد حركات التحرر الوطنية.(٧)

بعد إعلان الاستقلال من داخل البرلمان تحدث رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري عن سياسة السودان الخارجية والتي تتمركز في دوائر ثلاث: الدائرة العربية، حيث يرتبط الشعب السوداني مع الشعوب العربية بعلاقات الدم والتاريخ المشترك وذلك عبر انضمام السودان لجامعة الدول العربية؛ والدائرة الإفريقية التي تتمثل في دول الجوار؛ والدائرة الآسيوية حيث يرتبط السودان معها بإعلان باندونج للتضامن بين الشعوب الإفريقية والآسيوية.(٨) إلا أنه وبحكم الثقافة العربية الإسلامية لقادة الحركة الوطنية السودانية، ووقوع السودان تحت التأثير العربي بصورة عامة ومصر على وجه التحديد؛ فإن الشعور اللاوعي دفع السودانيين إلى أن يتجهوا بكلياتهم نحو العالم العربي.(٩) بجانب ذلك واجه السودان في سبتمبر ١٩٥٦ أول أزمة دولية بتعرض مصر للعدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل حينما أعلنت تأميم قناة السويس؛ فقام السودان من جانبه بتكوين لجنة قومية لجمع التبرعات لضحايا ذلك العدوان، كما فتح مراكز التجنيد للشباب للمشاركة في صد العدوان.(١٠)

(٧) عبدالهادي الصديق، السودان والأفريكانية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٧، ط١، ص ٨٤.

(٨) الباشا، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٩) مقابلة مع السفير د. بشير البكري، الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧.

(١٠) الباشا، مرجع سابق، ص ١٧٥.

كان الموقف العام لسياسة السودان الخارجية فيما يتعلق بإفريقيا هو تأييد ودعم حركات التحرر ومساعدة الدول الإفريقية المستعمرة في نيل الاستقلال. إلا أنه وحتى ذلك الوقت لم يكن للسودان سياسة محددة ومفصلة تجاه تلك الدول، غير أن التمرد في جنوب السودان وتهديده للوحدة الوطنية جعل الحكومة تتنبه لضرورة إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية المستقلة ودعمه لحركات التحرر الإفريقية.[١١]

موقف السودان الرسمي إزاء قضية التفرقة العنصرية:

على الرغم من بُعد السودان الجغرافي عن دول الجنوب الإفريقي، إلا أنه كان يقوم بعدد من التسهيلات والمساعدات للأفارقة الذين يأتون من تلك الدول مروراً بالخرطوم. وقبل استقلال يوغندا وكينيا وتنزانيا كان السودان من أكثر الأماكن أمناً بالنسبة لهم، وقد تمثلت مساعداته في إعطاء وثائق سفر سودانية وتصاريح مرور، هذا بجانب استضافة الأفارقة بمجمع سكن طلاب جامعة الخرطوم، ومنحهم تذاكر سفر، سواء كان ذلك إلى مصر التي توجد بها مكاتب تابعة لحركات التحرر الإفريقية، أو السفر إلى بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية.[١٢] وعبر هؤلاء كان السودانيون يتعرفون على ما كان يدور في اتحاد جنوب إفريقيا، وما يتعرض له السكان الأفارقة من اضطهادٍ وتمييزٍ عنصري. وخلال ذلك تمكن السودانيون من تحديد موقف ثابت ومعلن يرفضون فيه سياسة التمييز العنصري التي كانت تمارسها حكومة جنوب إفريقيا. وتأكيداً لذلك، وفي تأسيسه للاتحاد الإفريقي لكرة القدم عام ١٩٥٧، قام السودان بإبعاد اتحاد جنوب إفريقيا من المنافسة بحجة رفضه المجئ للخرطوم بفريق

(١١) مقابلة مع السفير عبدالله الحسن، الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٢.

(١٢) وزارة الخارجية/ إفريقي، تفرقة عنصرية، ٧٤/٣/٥، تقرير من الادارة الإفريقية، ص ١٢٣.

يضم جميع المجموعات العرقية. وبذلك تاريخياً يُعد السودان أول دولة إفريقية تعلن المقاطعة الرياضية وتفرض العقوبة ضد النظام العنصري هناك.[١٣]

شارك السودان في عام ١٩٥٨ في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بعاصمة غانا (أكرا). وهي بجانب السودان كانت تضم سبع دول أخرى، هي إثيوبيا ومصر وليبيا وتونس والمغرب وغانا. والهدف من عقد ذلك المؤتمر توثيق علاقات الصداقة والأخوة والتعاون والتضامن فيما بينها، كما كانت فيه محاولة لتوحيد الصفوف من أجل استكمال تحرير القارة.[١٤] وفي نوفمبر من نفس العام تعرض السودان لأول إنقلاب عسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود، ركزت فيه الحكومة الجديدة في بيانها الأول على القضايا الداخلية كسبب مباشر للإطاحة بالحكومة المنتخبة، وأشارت إلى التزام السودان بدعمه للقضايا العربية والإفريقية كأساس لسياسة السودان الخارجية.[١٥]

تميزت الفترة الأولى لحكومة عبود العسكرية بدعم متواصل وغير محدود لحركات التحرر الإفريقية مع العمل في نفس الوقت على الحد من تحرك المتمردين السودانيين في إفريقيا وذلك بفتح سفارة سودانية بغانا سنة ١٩٦٠.[١٦] وهو العام الذي بدأت فيه حركة التمرد تشن بعض الهجمات على المؤسسات الحكومية في شكل عصابات مسلحة، الأمر الذي جعل الحكومة تنظر للمشكلة بمنظور أمني؛ فاستخدمت أسلوب القمع والعنف في القضاء على التمرد، ولعل الحكومة وقتئذٍ لم تكن تدرك

(١٣) عبدالهادي الصديق، مرجع سابق، ص ٧٨. مقابلة مع السفير عبدالمحمود عبدالحليم، وزارة الخارجية – الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧.

(١٤) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف المنظمات، ٢٩/٣/٥، تقرير من الادارة الإفريقية، ص ٩.

(١٥) الباشا، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٦) مقابلة مع السفير عبدالله الحسن، الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٢.

الأسباب الحقيقية التي كانت وراء المشكلة، والمتمثلة في التباين الثقافي والعرقي والاختلاف الكبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلٍ من الإقليمين الشمالي والجنوبي.[١٧] وبعدئذٍ اتسمت السياسة الخارجية بالاعتدال الشديد وابتعد السودان عن القضايا الخلافية في القارة خاصة مع دول الجوار وذلك باعتبار أن تدخل السودان يتيح للدول الأخرى فرصة التدخل في الجنوب. وكانت النتيجة أن حققت حكومة عبود بعض الفوائد فيما يتعلق بقضية الجنوب، إذ لم تتمكن حركة التمرد من الحصول على دعم الدول الإفريقية إلا في نطاقٍ محدود للغاية.[١٨]

تم تكوين لجنة تصفية الاستعمار في عام ١٩٦٠، وهي اللجنة الرابعة التي تتبع للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعنى بشكل خاص بمتابعة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بمنح تقرير المصير والاستقلال للدول المستعمرة. والسودان كان عضواً بحكم أنه كان من أوائل الدول الإفريقية التي نالت استقلالها. وعبر هذه اللجنة مارس السودان نشاطه في دعم النضال الإفريقي وساهم في استقلال عدد من دول إفريقيا.[١٩] وعند وقوع مذبحة شاربفيل بجنوب إفريقيا في مارس ١٩٦٠ وصف وزير خارجية السودان سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا بالسياسة الإجرامية، وقاد السودان حملة دبلوماسية واسعة ضدها.[٢٠] كما شارك السودان بالدعم المادي في قضية ليبيريا ضد جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي، وكانت حصته قد بلغت تسعة آلاف دولار، وترتكز المقاضاة على أن سياسة التفرقة العنصرية قد

(١٧) الباشا، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(١٨) نفس المرجع، ص ١٨٠.

(١٩) مقابلة مع السفير حسن بشير، الدائرة الإفريقية، وزارة الخارجية – الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧.

(٢٠) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ٨٢.

أدانها الرأي العالمي وشجبتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومساهمة السودان في هذه القضية تؤكد فهمه لطبيعة الصراع في جنوب القارة ودعمه لحركات التحرر هناك.[٢١]

الجدير بالملاحظة أن السودان كان ينادي ومنذ بداية الستينيات بفعالية النضال المسلح لتحرير دول القارة، ولهذا كان في مقدمة الدول التي اعترفت بحركة المؤتمر القومي الإفريقي بعد إنشقاقها عن حركة المؤتمر الوطني الإفريقي وإعلانها للكفاح المسلح ضد حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وهو موقف كان يتفق وسياسة السودان الخارجية لدعم التحرر، الأمر الذي جعل حركة المؤتمر الوطني الإفريقي تستنكر ذلك الاعتراف وتشن هجوماً عنيفاً على حكومة السودان وتتهمها بعرقلة مسيرة حركة التحرر الإفريقية،[٢٢] كما تعرضت الحكومة السودانية لانتقادات داخلية وخارجية بسبب اتباعها للسياسات السلبية تجاه القضايا الإفريقية التي كان على رأسها أزمة الكونغو. وفي هذا الصدد ذكر سفير السودان في غانا في تقريرٍ بعث به لوزارة الخارجية السودانية:

إن وضع السودان بين إفريقيا المستعمرة وإفريقيا الحرة يلقي على عاتقه مسئولية كبيرة في المساعدة على محاربة الاستعمار وتحرير إفريقيا وهي سياسة التزم بها السودان منذ استقلاله... ونحن نرى أنه من واجبنا أن نلفت النظر إلى أن أي سياسة يمكن أن تفسر على أنها تعرقل مسيرة الشعوب الإفريقية نحو التحرر،

(٢١) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف جنوب إفريقيا، ٣٦/١٦/٥، رسالة من المندوب الدائم للأمم المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣، ص ١٠٧.

(٢٢) مقابلة مع السفير عبدالله الحسن، الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٢.

مثل هذه السياسة تشكل خطراً على السودان وعلى علاقاته المقبلة مع الدول الإفريقية التي لابد أن تتحرر يوماً ولذلك فإنه يجب الابتعاد عنها.[٢٣]

مما يجب ذكره أن المؤتمر الوطني الإفريقي كان يتعاون في نضاله مع الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، وقد ساعد ذلك في أن تجد الحركتان دعماً مادياً من الاتحاد السوفيتي، بينما كان يجد المؤتمر القومي الإفريقي دعماً إعلاميا وتأييداً من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،[٢٤] مما يعني محاولة استقطاب جناحي الحركة الوطنية الإفريقية من قبل المعسكرين الشرقي والغربي.[٢٥] ذلك في الوقت الذي كانت تنعقد فيه جلسات المؤتمر التحضيري لحركة عدم الانحياز التي أكدت هي الأخرى دعمها وتأييدها لحركات التحرر، وعبرها استمر دعم السودان لضحايا سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وذلك باستخراج وثائق سفر سودانية لهم، وعلى رأس هؤلاء المغنية المشهورة مريام ماكيبا، كما تواصل دعم السودان عبر عضويته في اللجنة الخاصة بمناهضة التفرقة العنصرية التي أنشئت في نوفمبر ١٩٦٢ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١٧×١٦٧١، وكان الدكتور محمد عمر بشير ممثلاً للسودان في عضوية تلك اللجنة.[٢٦]

من جانب آخر كانت هنالك علاقات ثنائية بين السودان وحركات التحرر في جنوب إفريقيا تمثلت في الزيارات التي كان يقوم بها أعضاء المكاتب التنفيذية إما طلباً

(٢٣) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢٤) نلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية، جمعية نشر اللغة العربية، مارايسبيرج (جنوب إفريقيا)، ١٩٩٨، ص ٢١٦.

(٢٥) نفس المرجع، ص ٢١٧.

(٢٦) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ١٠٣.

للدعم المادي كالزيارة التي قام بها روبرت ريشا للسودان في عام ١٩٦٢[٢٧] أو مروراً بالخرطوم وتوقفهم بها، ومثال لذلك لقاء نلسون مانديلا بالمسئولين السودانيين أثناء عبوره لإثيوبيا، مطلعاً لهم بتطورات الأحداث في جنوب إفريقيا؛ وقد أكدوا له دعمهم المادي والمعنوي لحركات التحرير، وأشاروا على مانديلا بضرورة العودة إلى جنوب إفريقيا وتنظيم النضال المسلح.[٢٨]

أصبح دعم حركات التحرر بعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في مايو ١٩٦٣ يتم عبر لجنة التحرر التابعة للمنظمة، والسودان كان يساهم سنوياً بحوالي ثمانية وعشرين ألف جنيه استرليني دعماً لصندوق اللجنة والتي بدورها تقوم بتوزيع مساهمات الأعضاء على الحركات المعترف بها، بما في ذلك حركتي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر القومي الإفريقي، ويشارك السودان في اجتماعات تلك اللجنة بصفته مراقباً. إضافة إلى ذلك خصص السودان لحركات التحرير عشرين منحة دراسية في العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٤، إلا أن الحركات لم تستفد من هذه المنح باعتبار أنها كانت في المستوى الجامعي، كما أنها لم تكن شاملة لتكاليف السفر والإقامة والإعاشة.[٢٩] كما كان السودان من الدول المتصدرة لمقاطعة جنوب إفريقيا اقتصادياً؛ فأصدر قي أغسطس ١٩٦٣ قانون مقاطعة البرتغال وجنوب إفريقيا. وفي هذا الصدد فإن السودان كان يرى ضرورة وجود أحكام مفصلة كالقانون التفصيلي الخاص بمقاطعة إسرائيل في الجامعة العربية والذي كان يشمل أسماء الشركات

(٢٧) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف جنوب إفريقيا، ٣٦/١٦/٥، تقرير من الادارة الإفريقية، بتاريخ ١٩٦٢/١١/٣٠، ص ٥٦.

(٢٨) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢٩) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف المنظمات، ١٦/٦/٥، خطاب من وزارة الخارجية لأمين عام مجلس الوزراء، ص ٤٠.

والمؤسسات والهيئات التي تتعامل مع إسرائيل، مما يجعل أمر المقاطعة واضحاً ومحدداً، ويجعل التعامل مع كل حالة سهلاً.[٣٠]

ظل السودان كذلك يمسك بزمام المبادرة في الحملات الدبلوماسية ضد جنوب إفريقيا، وذلك حينما قام بإغلاق موانيه الجوية والبحرية أمام السفن والطائرات البريطانية القادمة من والذاهبة إلى جنوب إفريقيا، وقام أيضاً بمقاطعة شركة الروثمان للسجائر بعد أن تأكد له بالوثائق الدامغة تعامل هذه الشركة مع جنوب إفريقيا. ورفض أيضاً طلباً لتحرير المكاتبات الهاتفية بين لندن وجنوب إفريقيا باعتبار أن ذلك يمثل جزءاً من قنوات التبادل الاقتصادي التي يركز السودان على مقاطعتها.[٣١] وعند تكوين اللجنة الاقتصادية الإفريقية كان السودان أول رئيس لها، وعبرها كان يطالب بضرورة تعليق عضوية جنوب إفريقيا في اللجنة إلى أن تتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية.[٣٢]

إن مواقف السودان الباكرة تجاه جنوب إفريقيا كانت في الوقت الذي مازالت فيه عدة دول إفريقية تتلمس طريق الاستقلال، أو تهتم بترتيب أوضاعها الداخلية أو مشاكل البناء الوطني، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن السودان كان خالياً من المشاكل؛ فسياسة الضغط التي انتهجتها حكومة عبود العسكرية أدت إلى تأزم الموقف داخل البلاد، وانتشر شعور عام بالسخط وعدم الرضى، وتفاقمت المشكلة في جنوب السودان بظهور حركة الأنيانيا على مسرح الأحداث واتخاذ الطرفين للعنف

(٣٠) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف جنوب إفريقيا، ١٥٩/١٧٣/١، تقرير من مدير الادارة الإفريقية إلى مدير عام الشئون السياسية، بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٩، ص ٦.

(٣١) نفس المصدر.

(٣٢) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ٩٣.

سياسة، مما أكسب التمرد بعض العطف وسط الرأي العام داخلياً وخارجياً، وترتب على ذلك ازدياد عدد اللاجئين السودانيين من أبناء الجنوب في البلاد المجاورة. كل ذلك قاد إلى إندلاع المظاهرات وأدت بدورها إلى الاطاحة بنظام حكم عبود في أكتوبر ١٩٦٤.[٣٣]

تميزت الحكومة الانتقالية التي أعقبت ثورة ١٩٦٤ بالاهتمام بقضية الجنوب، وذلك بالدعوة لعقد مؤتمر داخل السودان يتم فيه وضع حلول سلمية للمشكلة عُرف فيما بعد بمؤتمر المائدة المستديرة في مارس ١٩٦٥.[٣٤] أما على المستوى الخارجي فقد تميزت سياسة الحكومة الانتقالية باتباع سياسة خارجية متحررة التزمت فيها مبادئ حركة عدم الانحياز، وذلك بدعم حركات التحرر العربية والإفريقية. أما فيما يختص بسياسة التفرقة العنصرية التي كانت تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا فقد كان موقف السودان منها ثابتاً ورافضاً لها، وذلك عبر وقوفه وراء تحريك الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة قضية جنوب إفريقيا. وقد جاء ذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه المقاومة المسلحة في دول الجنوب الإفريقي. وعلى الرغم من ظروف السودان الاقتصادية التي حالت دون دفع مساهمته في صندوق لجنة التحرير، تم اختياره عضواً في لجنة الخبراء العسكريين التابعة للجنة التنسيق لتحرير إفريقيا والتي أنشئت في عام ١٩٦٧.[٣٥] وجاء اختيار

(٣٣) حذيفة الصديق عمر، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٨٢١-١٩٨٩، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم ١٩٩٨، ط١، ص ٢٧.

(٣٤) نفس المرجع، ص ٣١.

(٣٥) أنشئت لجنة الخبراء العسكريين من ١٧ دولة إفريقية بما فيها السودان وذلك لمساعدة حركات التحرر في المجالات العسكرية والعمليات الحربية، وجاءت بعد ملاحظة أن الحركات التحررية كانت مبعثرة في أفريقيا وفيها اختلافات كثيرة أيدولوجية وغيرها، كما كان يختلف نوع التدريب والتكتيك الذي تتلقاه كل حركة من الحركات التحررية، ولذلك كانت المنظمة ترى ضرورة وجود مثل هذه اللجنة لتنسيق الجهود.

أعضاء لجنة الخبراء بعد مراعاة خبرة الدولة ووقوعها بالقرب من المناطق المستعمرة أو ما يتعارف عليه بدول المواجهة، ولذلك فإن اختيار السودان في عضوية هذه اللجنة يؤكد الدور الذي كان يقوم به السودان في دعم وتأييد حركات التحرر الإفريقية.[٣٦]

كانت الحرب العربية الإسرائيلية في يوليو ١٩٦٧ من أهم القضايا التي واجهها السودان على الساحة العربية. وقد نجح عبر تحركه الدبلوماسي النشط في إقامة مؤتمر القمة العربي بالخرطوم والذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاثة، وفي نفس الوقت عمل السودان على كسب تضامن وتأييد الأفارقة وذلك بتوضيحه للدول الإفريقية حقيقة الاستعمار وخطره على مستقبل الشعوب الإفريقية وكشفه لدور إسرائيل كمحطة أمامية ينطلق منها الاستعمار الأمريكي للتغلغل في القارة الإفريقية.[٣٧] وبالفعل كان للسودان دوراً بارزاً في إقناع عدد من الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل، خصوصاً وأن قضايا التحرر العربي والإفريقي المتمثلة في قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا كانت تمثل هماً مشتركاً، وهي قضية تحرير الأرض وقضية الحقوق المشروعة. كما أن قيام التعاون بين إسرائيل وجنوب إفريقيا واستمراره قاد إلى نجاح مهمة تعريف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية.[٣٨]

مما يجدر ذكره أن الدول الإفريقية المستقلة كان بينها تعاوناً طبيعياً في مجال العلاقات الدولية بالأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والتضامن الإفريقي الآسيوي، حيث تتشابه الهموم والقضايا. وكان من أبرز آثار مجهودات القوى الإفريقية في

(٣٦) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف منظمات، ٧/٣/٥، تقرير الدورة التاسعة العادية لمجلس وزراء المنظمة، كنشاسا – الكنغو، بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٠، ص ١٤٨.

(٣٧) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف المنظمات، ١٥/٦/٥، تقرير من الادارة الإفريقية، ص ٩٧.

(٣٨) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ٩٣.

العالم هو إبراز قضية التفرقة العنصرية وإقناع الدول المختلفة بتوجيه الضغط على الدول التي تمارس تلك السياسة، الأمر الذي أدى إلى نجاحها في استصدار قرارات تأديبية من الأمم المتحدة ضد جنوب إفريقيا.[٣٩] كما كانت تصدر قراراتها – سواءً كانت على مستوى اجتماعات مجلس الوزراء في المنظمة أو اجتماعات القمة – بإدانة سياسة التفرقة العنصرية وإدانة الدول التي تقدم مساعدات لنظام جنوب إفريقيا العنصري، وذلك بذكر أسمائها، وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. ومما تجب ملاحظته أن الشكل الذي كانت تتخذه القرارات بصورته تلك ليس فريداً في نوعه؛ فإن الأمم المتحدة كانت تستعمل ذات اللغة بإدانة الدول الغربية مع ذكر أسمائها. ومع كل ذلك فإن بعض الدول الإفريقية كانت ترفض الإدانة المباشرة للدول الغربية بأسمائها، مما يعني ذلك ارتماء تلك الدول في أحضان المعسكر الغربي، بعكس الدول ذات التوجهات الاشتراكية أو تلك التي تتبع الحياد منهجاً لها، والسودان كان من بين الدول التي تتبع سياسة الحياد.[٤٠]

استمرت مشاركة السودان الفعالة عبر الجمعيات واللجان التي يتمتع بعضويتها وتوالت مبادراته الدبلوماسية تجاه الوضع وتطوراته في جنوب إفريقيا، وذلك باستضافته للمؤتمر الآسيوي الإفريقي بالخرطوم للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية وتحرير جنوب إفريقيا، وكان ذلك في الفترة ما بين ١٨ – ٢٠ يناير ١٩٦٩.[٤١] كان ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الآثار الفعلية لحرب يونيو ١٩٦٧

(٣٩) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف المنظمات، ٢٩/١٣/٥، تقرير من الادارة الإفريقية، ص ٢٣.

(٤٠) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف المنظمات، ٧/٣/٥، مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٤١) نفس المصدر.

تظهر على الاقتصاد السوداني. هذا بجانب مشكلة الجنوب، الأمر الذي قاد مجموعة من الضباط الأحرار بقيادة العقيد جعفر محمد نميري بالقيام بانقلاب عسكري في مايو ١٩٦٩. وفي أول بيان لها أشارت الحكومة العسكرية إلى السياسة الخارجية بأن السودان سيكون سنداً قوياً لحركات التحررفي نضالها ضد الاستعمار وضد الاستعمار المقنع عن طريق الصهيونية في بقاع كثيرة من العالم، وأن السودان سيعمل بين أسرة الدول التقدمية المتحررة على إرساء قواعد سلم عالمي دائم أساسه التعايش والاحترام والتبادل لمبدأ السيادة. وجاءت الاشارة أيضاً إلى أن موقف السودان من أي دولة يتحدد بموقف تلك الدولة من قضية فلسطين. ويلاحظ هنا أن تأثير الفكر السياسي للرئيس المصري جمال عبدالناصر كان واضحاً على قادة البلاد الجدد، مما جعلهم أكثر ميلاً نحو اليسار، وبصفة خاصة لفكرة القومية العربية.[٤٢] ومع ذلك فإن الحكومة كانت تدرك أهمية دور السودان في إفريقيا على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، ولذلك عملت على إبراز وجه السودان وتأكيد دوره الإيجابي. ومما ساعدها على ذلك، المسعى الذي قامت به لحل مشكلة الجنوب بطريقة سلمية واعترافها بالفوارق الثقافية والتنموية بين شقي البلاد؛ فقامت بمنح الجنوب حكماً ذاتياً في إطار السودان الموحد، مما يتيح مجالاً واسعاً للإقليم الجنوبي من الحرية في إدارة شئونه بنفسه، وكانت نتيجة ذلك أن وقعت الحكومة مع المتمردين اتفاقية أديس أبابا في فبراير١٩٧٢. كما عدلت حكومة نميري عن سياستها التقدمية والتزمت سياسة الحياد، خاصة بعد المحاولة الانقلابية التي تعرضت لها الحكومة في عام١٩٧١.[٤٣]

(٤٢) الباشا، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٤٣) رفائيل كوبا بدال، "اتفاقية أديس أبابا والوحدة الوطنية"، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان، تحرير العجب احمد الطريفي، مجلس دراسات الحكم الاقليمي، الخرطوم ١٩٨٨، ص ١.

الجدير بالذكر أن الحكومة السودانية الجديدة، وحينما التقت بممثلي حركات التحرر الإفريقية في أثيوبيا أبدت استعدادها للمساهمة الهادفة عبر منظمة الوحدة الإفريقية وخارجها، كما قامت بتوجيه القائمين على أمر وزارة الخارجية بإعداد دراسة متكاملة عن حركات التحرر على أن تتضمن طبيعة تكوينها، ظروفها واحتياجاتها، وتوضيح مدى إمكانية تقديم المساعدات المادية والمعنوية وطريقة تقديمها، وكيف يمكن إثارة اهتمام الدول العربية بأهمية هذه الحركات وضرورة دعمها ومساعدتها لتأكيد التضامن العربي الإفريقي.[٤٤] كما قام السودان بتسديد كل ما كان عليه من متأخرات مالية تخص منظمة الوحدة الإفريقية ولجنة التحرير التابعة لها منذ العام المالي ١٩٦٦/٦٥، الأمر الذي ساعد السودان كثيراً في تنفيذ سياسته المعلنة – خاصة بعد حل قضية الجنوب ١٩٧٢– بتدعيم العلاقات مع المنظمات الدولية بوجه عام ومنظمة الوحدة الإفريقية بصفة خاصة، وذلك بمدها بالكفاءات السودانية. نجحت مساعي وزارة الخارجية السودانية في عام ١٩٧٢ بأن يحظى السودان بعضوية مجلس الأمن، بل وبجانب جهود الدول الإفريقية تمكن من ترأسه لمجلس الأمن الذي عقد بأديس أبابا ونجحت المساعي بتركيز أنظار المجلس على القضايا الإفريقية،[٤٥] كما تم إختيار السودان في نفس الدورة رئيساً للجنة المقاطعة الاقتصادية التابعة لمجلس الامن، وعمل من خلالها على إحكام المقاطعة الاقتصادية على روديسيا، وإدانة الدول التي تخرقها، وطالب بأن توسع المقاطعة لتشمل جمهورية جنوب إفريقيا.[٤٦]

(٤٤) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف المنظمات، ٧/٣/٥، تقرير مؤتمر القمة الإفريقي رقم (١٦) أديس أبابا، بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٠، ص ٨٤.

(٤٥) عبد الهادي الصديق، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤٦) وزارة الخارجية، سياسة السودان الخارجية لعام ١٩٧٣، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ١٩٧٣، ص ٢٨. مقابلة مع السفير عبدالمنعم مصطفى، الخرطوم بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠.

من جانب آخر فإن السودان كان من أكثر الدول التي نادت بتوحيد حركات التحرير الإفريقية وزيادة فعالية النضال المسلح لتحرير الجيوب الإفريقية المستعمرة، وكان ينادي كذلك بالعمل الجماعي من أجل إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين في جنوب إفريقيا وروديسيا، كما أعلن عن رفع مساهمته في مال التحرير بنسبة خمسين في المائة.[٤٧] هذا بجانب التزام السودان بتدريب فرقتين من مقاتلي حركات التحرير الإفريقية كل عام.[٤٨] فيما يتعلق بالتضامن العربي الإفريقي كان السودان يرى في التعاون بين الجانبين وتطوره الخير الكثير لشعوب المنطقتين. هذا بجانب تحقيق التطلعات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية. لذلك كان من الطبيعي أن تنطلق فكرة ذلك التعاون من داخل السودان والذي يُعد أول من روج لها في الساحتين العربية والإفريقية بحكم موقعه الجغرافي المتميز وتكوينه الثقافي والعرقي. في هذا الصدد لعب السودان دوراً بارزاً في حث الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل، كما لعب السودان دوراً كبيراً من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنجاح مشروع القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، كما نجح في تلاوة قرار تمت فيه دعوة حركة التحرير الفلسطينية للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة بصفة المراقب.[٤٩] انعكس موقف السودان تجاه القضايا الإفريقية ومحاولته تفعيل التعاون العربي الإفريقي بأن جاء اختياره رئيساً للجنة السبعة الخاصة ببحث آثار ارتفاع أسعار البترول مع الدول العربية نتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبحث الكيفية التي يمكن عبرها مساعدة الدول الإفريقية،

(٤٧) كانت مساهمة السودان المالية التي يقوم بدفعها لصندوق لجنة التحرير الإفريقية تقدر بحوالي ٢٨ ألف جنيه استرليني وأصبحت بعد ذلك الإعلان تقدر بحوالي ٤٢ ألف جنيه استرليني.

(٤٨) وزارة الخارجية، سياسة السودان الخارجية لعام ١٩٧٣، ص ٢٨.

(٤٩) نفس المصدر.

كما تم اختيار السودان رئيساً للجنة التسعة عشر الخاصة باستراتيجية التحرير بغرض الاتصال بالدول العربية النفطية وجلب الدعم منها، وكان الدكتور منصور خالد وزير الخارجية في ذلك الوقت ممثلاً للسودان في هذه اللجان.[٥٠]

في يونيو ١٩٧٦ وعندما وقعت حادثة سويتو، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بفضل جهود الدول الإفريقية، ومن بينها السودان، قراراً شديد اللهجة أدانت فيه الدول التي استمرت في تعاونها مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا، وهي: فرنسا، ألمانيا الغربية، إسرائيل، اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. كما اتخذت قراراً آخر اشتمل على إدانة دول حلف شمال الأطلنطي، وبيّن رفض الأمم المتحدة لتعاون تلك الدول باستمرار مع حكومة جنوب إفريقيا. وقد نص القرار على الآتي:

إن الجمعية العامة إذ تؤكد حرصها البالغ على تمكين الشعوب من حقها في تقرير المصير ووحدة أراضيها وسيادتها عليها والإسراع من تمكين البلدان المستعمرة من نيل استقلالها، تطالب كل الدول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال وتدين سياسات أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من البلدان التي لها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية ورياضية مع الأنظمة العنصرية في الجنوب الإفريقي وغيره وإلى تشجيع تلك الأنظمة في الاستمرار في مناهضة تطلعات الشعوب من أجل تقرير مصيرها واستقلالها.[٥١]

(٥٠) وزارة الخارجية/ إفريقي/ملف المنظمات ١٠٨/٤٥/٥ تقرير اجتماعات مؤتمر القمة الإفريقية رقم (١٧) ١-٤ يوليو ١٩٨٠، فري تاون- سيراليون.

(٥١) وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، (دورة رقم (٣١) سبتمبر – ديسمبر ١٩٧٦)، ص ٣٠٨.

مما يجب ملاحظته أن هناك مشروع قرار كان يصدر سنوياً من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ويختص بمناقشة الوضع في جنوب إفريقيا وإصدار قرار بإدانة الدول التي تتعامل باستمرار مع حكومة جنوب إفريقيا، لاسيما الدول الغربية. وكانت ادانتها للدول تأتي بذكر الأسماء. وقد كان موقف السودان من مشروعات هذا القرار ثابتاً ومطلقاً وكان يرى أن إدانة الدول الغربية بأسمائها هو أقل شيء يمكن تقديمه لحركات التحرر في جنوب إفريقيا.[٥٢] ولكن عندما بدأت الحكومة تتحول من سياسة الحياد وتعتمد بصورة كلية على الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح السودان يمتنع عن التصويت في مثل هذه القرارات، الأمر الذي وضع وفد السودان في الأمم المتحدة في موضع الحرج بتساؤلات العديد من أعضاء الوفود العربية والإفريقية ووفود الدول الصديقة للسودان. وقد جاء ذلك الموقف من السودان في الوقت الذي كان يحتل موقعاً قيادياً، حيث كان رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيساً للجنة التوفيق العربية، بل وأصبح موقف السودان الثابت والمعلن هو رفض إدانة الدول الغربية بذكر أسمائها، وهذا هو الموقف الوحيد الذي يمكن أن يؤخذ على السودان خلال تلك الفترة. وإذا استبعدنا مشروعات القرارات التي تخص وضع جنوب إفريقيا وإدانة الدول الغربية بذكر الأسماء، فإن موقف السودان كان ثابتاً كما هو عليه منذ الاستقلال متبنياً لكافة المشروعات التي على رأسها إدانة العلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا واستمرار التعاون بينهما.[٥٣] كما أن موقف السودان من المقاطعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا كان ثابتاً؛ فعندما أرسل مدير مكتب الخطوط الجوية السودانية بلندن خطاباً

(٥٢) نفس المصدر، ص ٢٧٥.

(٥٣) وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٣٤) سبتمبر ١٩٧٩- يناير ١٩٨٠، ص ٢٣.

لوزارة الخارجية مستفسراً عن مدى إحكام المقاطعة التي يطبقها السودان ضد نظام جنوب إفريقيا العنصري، وبالذات في استخراج تذاكر السفر على الخطوط الجوية السودانية للمسافرين العابرين لنيروبي من حملة جوازات جنوب إفريقيا من البيض، جاء رد الخارجية بأن الإجراء المتبع هو عدم إصدار تذاكر سفر لحملة تلك الجوازات باعتبار أن الطلبات من الناحية القانونية تتعارض مع المادة الثالثة من قانون مقاطعة جنوب إفريقيا لسنة ١٩٠٣م.[٥٤] إلا أنه ومع التزام السودان بتطبيق ذلك القانون فقد كان يحاول إيجاد صيغة للمواءمة بين المصالح القومية من جهة والتزامات السودان الإقليمية من جهة ثانية، ويتمثل ذلك في إلغاء مقاطعة شركة الروثمان للسجائر بعد الالتماس الذي تقدمت به الشركة وأوضحت أنه ليس من بين مساهميها أو مديريها أي شخص من جنوب إفريقيا. كما وافق السودان على طلب تقدمت به شركة الخطوط البريطانية لتسيير رحلاتها عبر الأجواء السودانية إلى جنوب إفريقيا بعد أن تأكد له أن طائرات هذه الشركة قد حصلت على تصريحات مماثلة للعبور إلى جنوب إفريقيا من كل الدول الإفريقية الأخرى التي تمر بأجوائها (مصر وكينيا وتنزانيا وموزمبيق).[٥٥]

استمرت علاقات السودان الثنائية مع حركتي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر القومي الإفريقي، والمتمثلة في دعم السودان المعنوي في كل المحافل الدولية، وفي إصدار البيانات التي توافق ذكرى حوادث شاربفيل وسويتو أو المناداة بإطلاق

(٥٤) عبدالوهاب دفع الله أحمد، التفرقة العنصرية في المصادر والمراجع السودانية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٠م. (الملحق، مادة ٣).

(٥٥) وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف جنوب إفريقيا، ٢٤٧/١٠٠/٥، تقرير من مدير عام الشئون السياسية إلى مدير الإدارة الإفريقية بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١.

سراح المعتقلين السياسيين أو إدانة استمرار عمليات القمع والاعتقال. ومن ذلك، عندما أصدرت حكومة جنوب إفريقيا قرارها بالحكم بالإعدام على ثلاثة من المناضلين التابعين لحركة المؤتمر الوطني الإفريقي طلب رئيس مكتب الحركة بأديس أبابا من السودان إصدار بيان يدين فيه ذلك الحكم ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بجنوب إفريقيا،[٥٦] الأمر الذي كان يعني أهمية دعم السودان المعنوي وأثر ذلك في تشجيع الحركات التحررية في جنوب إفريقيا. كما كان السودان يحتفظ بعلاقات متميزة مع المؤتمر القومي الإفريقي تفوق العلاقة مع المؤتمر الوطني الإفريقي، حيث قام السودان بتدريب سرية عسكرية بالخرطوم تحت إشراف قوات الشعب المسلحة السودانية. كما وافق السودان على تأسيس معهد لتدريب كوادر الحركة إلا أن هذا المشروع لم يتم بسبب الخلافات التي حدثت داخل الحركة نفسها وأدت إلى تعديل في قيادتها، والتي قامت بدورها بالاتصال بسفير السودان بتنزانيا مؤكدة له ضرورة إطلاع السودان على الحقائق والأحداث التي قادت إلى الخلاف وسط قادة الحركة، وذلك لتقديرهم للدور الكبير الذي يقوم به السودان وتعاونه المستمر مع حركتهم.[٥٧]

من جانب آخر فإن تقارب السودان مع مصر وتأييده لها بعد توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد قد أدى ذلك إلى اضعاف موقعه داخل دائرة الانتماء العربي، كما اصبح السودان ومنذ بداية الثمانينات يمر بظروف مالية صعبة، جعلت صندوق النقد الدولي يشدد على السودان للحد من النفقات وضرورة توفير قدر من النقد الأجنبي، ونتيجة

(٥٦) وزارة الخارجية/ أفريقي/ ملف المنظمات ١٠٨/٤٥/٥ تقرير من الدورة (١٨) للمجلس الوزاري، أديس أبابا، أثيوبيا ٢/٢٢-١٩٨٣/٣/١م.

(٥٧) نفس المصدر، تقرير من سفير السودان بتنزانيا إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٨١/٣/٧.

لذلك قام السودان بإغلاق ثلاث وعشرين سفارة بالخارج.[٥٨] وقام أيضاً في عام ١٩٨٣م بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، الأمر الذي جاء مخالفاً لاتفاقية أديس أبابا والتي بموجبها تم توحيد الجنوب في إقليم واحد، مما أدى إلى اندلاع التمرد مرة أخرى بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي وجدت دعماً وتاييداً من قبل دول الجوار وعلى رأسها أثيوبيا وليبيا، الأمر الذي أضعف موقف السودان داخل دائرة الانتماء الإفريقي.[٥٩] وفي نفس العام أعلن السودان عن قراره بتطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣م. ولما كان ذلك القرار يتعارض مع مصالح المعسكرين الشرقي والغربي، إذ أن المد الإسلامي في إفريقيا يهدد تلك المصالح، لذلك نجدهم قاموا بدعم حركة التمرد على كافة المستويات.[٦٠]

أدى تفاقم قضية الجنوب، إلى جانب المشاكل السياسية والاقتصادية، إلى قيام الانتفاضة الشعبية والتي أطاحت بالحكم العسكري في أبريل ١٩٨٥م. ومنذ البداية عملت الحكومة الانتقالية على حل مشكلة الجنوب بإعلانها العفو العام عن الذين حملوا السلاح وقامت بالاتصال بقيادة الحركة الشعبية لوضع السلاح والتفاوض مع الحكومة.[٦١] كما قامت بالاتصال بأثيوبيا وليبيا طالبة منهما إيقاف دعمهما للحركة، واستجابت ليبيا لذلك بينما استمرت أثيوبيا في دعمها رداً على ما كان يقوم به السودان من دعم لحركات التحرير الإرترية.[٦٢]

(٥٨) محمد سعيد محمد الحسن، الدبلوماسية السودانية مواقف ووقائع، دار إقرأ للنشر، الخرطوم، ١٩٩٦، ص ٣٦.

(٥٩) نفس المرجع، ص ٣٧.

(٦٠) حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٦١) حذيفة الصديق، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٦٢) الباشا، مرجع سابق، ص ٤٠.

تميزت الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٩م، وبعد إجراء الانتخابات، بتكوين حكومة ائتلافية بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة، وهي حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة القومية الإسلامية. وفشلت هذه الأحزاب في الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكن أي حزب منها من الحكم على حدة، ولذلك كانت الاختلافات الأيدولوجية والخلافات السياسية الداخلية قد انعكست على سياسة السودان الخارجية؛ فبالرغم من سعي الحكومة وعملها على تصحيح قرار إغلاق السفارات الذي اتخذ في عام ١٩٨٣م بإعادة فتحها وتعيين سفراء، إلا أنه وبسبب التعقيدات التي صنعها نظام النميري (١٩٦٩-١٩٨٥) في السلك الدبلوماسي وفي العلاقات الخارجية، إذ كان على السودان بعد أكثر من ثلاثين عاماً على استقلاله أن يبحث كدولة ناشئة عن مقر جديد لسفاراته ولدبلوماسييه في العديد من الدول الأوربية والآسيوية والإفريقية؛ فغياب السودان في هذه الفترة أتاح المجال للحركة الشعبية لتحرير السودان الاستفادة من ذلك القصور وأصبح رئيسها يُستقبل في بعض العواصم الإفريقية كرؤساء الدول، كما بدأت بعض وفود الدول الإفريقية تتناول ولأول مرة مسألة الحرب في جنوب السودان في خطاباتها خلال اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية.[٦٣] هذا بجانب وسائل الإعلام الغربية التي بدأت تشير في تحليلها لمشكلة الجنوب إلى أن الصراع في الجنوب ما هو إلا صراعٌ بين شماليين وجنوبيين، مسيحيين ووثنيين من جهة ومسلمين من جهة ثانية، ومثال لذلك صحيفة "لاتربيون دو جنيف" التي تصدر باللغة الفرنسية، حيث جاء فيها ما يلي:

إن الاهتمام الإفريقي المنصب على جنوب القارة ومحاولة فرض عقوبات المقاطعة الاقتصادية تعمل تلك الإجراءات على تمزيق رابطة الكومنولث وإحراج الحكومات

(٦٣) محمد سعيد محمد الحسن، مرجع سابق، ص ٢٩.

الغربية، على الرغم من أن سياسة التمييز العنصري بجنوب إفريقيا ليست هي الكارثة الوحيدة التي تعاني منها القارة...[٦٤]

وتحدث المقال بعد ذلك عن مشكلة جنوب السودان. ومما يجب ملاحظاته أن الإشارة إلى جنوب إفريقيا في استهلال المقال في موضوع يتحدث عن السودان فيه محاولة للربط بين ما يحدث في جنوب إفريقيا وما يحدث في جنوب السودان، والإشارة من طرف خفي إلى أن مشكلة جنوب إفريقيا ليست هي المشكلة العنصرية الوحيدة في القارة. على الرغم من ذلك فإن موقف السودان من قضية جنوب إفريقيا كان موقفاً ثابتاً؛ وإذا استثنينا ظروف السودان المالية التي حالت دون تقديم دعم مادي فإن السودان كان يطالب بضرورة ردع الحكومة في جنوب إفريقيا عبر عمل دولي تتضافر فيه الجهود، وذلك بتطبيق عقوبات إلزامية شاملة، كما طالب بمعالجة مشاكل الجنوب الإفريقي بعيداً عن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.[٦٥] كذلك كان موقف السودان ثابتاً تجاه رفضه للعلاقات الثنائية بين جنوب إفريقيا وإسرائيل واستمرار التعاون بينهما. وفي هذا الصدد ذكر وفد السودان:

إن عمليات جنوب إفريقيا الإرهابية ضد دول الجوار بضرب قواعد حركة المؤتمر الوطني الإفريقي في زامبيا وموزمبيق وأنجولا قد جاءت متزامنة مع عملية ضرب إسرائيل لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ولم يعبأ كل منهما بالرأي العام العالمي مما يؤكد النزعة الإجرامية المتأصلة في النظامين.[٦٦]

(٦٤) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف تفرقة عنصرية ٧٤/٣/٥، تقرير من البعثة الدائمة بجنيف لمدير الإدارة الإفريقية بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٢.

(٦٥) نفس المصدر، بيان من حكومة السودان بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع السجناء السياسيين بجنوب إفؤيقيا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٢.

(٦٦) نفس المصدر، تقرير من الادارة الإفريقية بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٨.

إن موقف السودان تجاه قضية جنوب إفريقيا في كل المحافل الدولية أدى إلى اختياره عضواً للجنة التحضيرية الخاصة بالإعداد للمؤتمر العالمي بشأن مقاطعة جنوب إفريقيا الذي عقد بباريس في يونيو ١٩٨٠م، هذا بجانب عضويته في لجنة مناهضة التفرقة العنصرية. وقد أشار وفد السودان في ذلك المؤتمر إلى استمرار التعاون بين جنوب إفريقيا وإسرائيل وأبعاده الخطيرة، كما عمل السودان بجانب الدول الإفريقية على توعية الشعوب الإفريقية، وزيادة الوعي بالنضال من أجل التحرر عن طريق الاحتفال بالحوادث ذات الإهمية في النضال مثل يوم شاربفيل ويوم سويتو وأسبوع نامبيا.[٦٧] أيضاً عمل السودان على توعية النشء، حيث جاءت الإشارة إلى وكيل وزارة التربية والتعليم:

بأن يكون الدرس الأول من السنة الدراسية ١٩٨٠-١٩٨٧ مخصصاً للفصل العنصري وأن تكتب على سبورة كل فصل في مدارسنا عبارة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية مع التعليقات اللازمة وذلك لكل إفريقيا.[٦٨]

تبنَّى وفد السودان في الجمعية العامة للأمم المتحدة كل مشروعات القرارات التي تخص جنوب إفريقيا ومناقشة الوضع فيها، كما شارك في صياغة مشروعات القرارات التي تمت صياغتها بواسطة لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التفرقة العنصرية التي يتمتع السودان بعضويتها.[٦٩] وفي محاولة لفرض العقوبات الاقتصادية طالب

(٦٧) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف تفرقة عنصرية ٧٤/٣/٥، خطاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الثقافة والإعلام بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠، ص ٢٠.

(٦٨) نفس المصدر، خطاب من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠، ص ٢١.

(٦٩) وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٤٠) سبتمبر - ديسمبر ١٩٨٦، ص ٢٦.

السودان الدول العربية النفطية بسن قوانين صارمة تحظر تسرب بترولها إلى جنوب إفريقيا وتعاقب كل من يتلاعب في هذا الشأن عقاباً رادعاً.[٧٠] كما تواصلت الجهود الدولية لمناهضة التفرقة العنصرية بإعداد قائمة بأسماء الشركات التي تتعامل مع جنوب إفريقيا العنصرية وتوزيعها على الدول للرجوع إليها عند الحاجة، وتم إعداد اتفاقية الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والذي يتخذ من بروكسل مقراً، كما تم أيضاً رصد سجل أسماء الرياضيين الذين يتعاملون مع جنوب إفريقيا في المجال الرياضي. وقد جاء كل هذا في ذلك الوقت الذي احتدم فيه الصراع واشتدت المقاومة داخل جنوب إفريقيا، الأمر الذي أجبر معظم الدول على اتخاذ سلاح المقاطعة الاقتصادية الشاملة لإنهاء سياسة التفرقة العنصرية.[٧١]

صدر في مايو ١٩٨٨ تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة يشمل خمسة جداول بأسماء الشركات التي تتعامل مع جنوب إفريقيا بحسب المصلحة، كما صدر تقرير آخر من مكتب أبحاث الشحن بامستردام الذي تديره مجموعة تسمى "أصدقاء محاربة الفصل العنصري" عن الشركات والسفن والدول التي تتعامل في تجارة النفط مع جنوب إفريقيا.[٧٢] وعلى الرغم من أن حملة المقاطعة الاقتصادية كانت من ناحية أدبية وأخلاقية ولم يكن هنالك ما يلزم بفرض عقوبات اقتصادية على جنوب إفريقيا، إلا أن السودان ظل دوماً ملتزماً بها منذ إصداره لقانون المقاطعة الاقتصادية لجنوب

(٧٠) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف تفرقة عنصرية ٧٤/٣/٥ تقرير من البعثة الدائمة – نيويورك إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٠.

(٧١) وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٤٢) ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣٣.

(٧٢) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف مقاطعة جنوب إفريقيا ٢٦٠/١٠٨/٥ تقرير من الادارة الإفريقية ص ٩.

إفريقيا سنة ١٩٦٣؛ فكان يعتبرها – بجانب نضال الإفريقيين المسلح – أقوى سلاح لإنهاء سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا. لذلك عندما تقدمت شركة جون شرر (John Shearer Company) بعطاء لإعادة تعمير مشروع الجزيرة في مارس ١٩٨٨ رفض السودان ذلك الطلب بناءً على المعلومات والوثائق التي تؤكد تعامل هذه الشركة مع حكومة جنوب إفريقيا وتبين أنه لها ثلاث شركات تعمل هناك.[٧٣]

استمرت علاقة السودان الثنائية مع حركة المؤتمر القومي الإفريقي، حيث قام وفد من رئاسة الحركة بزيارة السودان في يوليو ١٩٨٨ قام فيها بمقابلة المسئولين السودانيين بوزارة الخارجية وهيئة الأركان وأطلعوهم على تطورات الأوضاع في جنوب إفريقيا. وطلب الوفد من الحكومة تقديم بعض المساعدات للحركة وبحث إمكانية فتح مكتب لها بالخرطوم، لكن كان السودان في ظروف اقتصادية لا تمكنه من تقديم أي نوع من أنواع الدعم المادي.

الجدير بالملاحظة أن السودان خلال الفترة مابين ١٩٨١–١٩٨٨ عجز عن دفع مساهمته في مال التحرير وبلغت متأخراته حوالي سبعمائة خمسة وخمسين ألف دولار.[٧٤] هذا بجانب استمرار الحرب في الجنوب والتي أدت بدورها إلى تدهور علاقات السودان مع بعض دول الجوار التي اتهمته – بجانب دول إفريقية أخرى – بعدم تفاعله مع القضايا الإفريقية بالصورة المطلوبة، وبأنه أكثر انحيازاً للعالم العربي.[٧٥] وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن التمثيل الدبلوماسي للسودان كان

(٧٣) نفس المصدر، ص ٤٠.

(٧٤) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢١١/٨/٥، تقرير من سفير السودان بدار السلام بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ ص ٢٠٩.

(٧٥) الباشا، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

ضعيفاً لم يتجاوز العدد عن تسع سفارات في كل الدول الإفريقية، الأمر الذي أتاح الفرصة لحركة التمرد حرية التحرك والنجاح في افتتاح مكتب لها في موزمبيق.[٧٦] هذا بينما كان التمثيل الدبلوماسي العربي حتى عام ١٩٨٩م يتمثل في وجود ست عشرة سفارة، مما يعني عدم التوازن في التمثيل الدبلوماسي في العالمين العربي والإفريقي.[٧٧] وبسبب استمرار الضغط السياسي والاقتصادي داخل السودان، واستمرار الحرب في الجنوب قام بعض الضباط في قوات الشعب المسلحة السودانية بإحداث انقلاب عسكري أطاحوا فيه بالحكومة الحزبية ومؤسساتها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م معلنين عن ميلاد حكومة الإنقاذ الوطني والتي كان على رأس أولوياتها تطوير علاقات السودان مع الدول الإفريقية عامة ودول الجوار بصفة خاصة.[٧٨] وأدركت حكومة الإنقاذ أن غياب السودان عن إفريقيا قد أتاح الحرية لحركة التمرد بالتحرك إفريقياً، الأمر الذي أكسبها تعاطف معظم الدول الإفريقية. لذلك اتخذت الحكومة من عام ١٩٩٠ عاماً لإفريقيا بتكثيف العمل الدبلوماسي فيها؛ فكان السودان من أوائل الدول التي تقيم تمثيلاً دبلوماسياً بناميبيا عندما نالت استقلالها في عام ١٩٩٠. ومن سفارته في ويندهوك تتبع السودان اتجاهات الرأي العام العالمي حول قضية جنوب إفريقيا وآخر تطورات الأوضاع فيها، وموقف الدول منها، مما ساعد كثيراً في اتخاذ القرارات والمواقف وفقاً للمبادئ والأهداف المعلنة لسياسة السودان الخارجية.[٧٩]

(٧٦) وزارة الخارجية / إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٦/١٠٦/٥، تقرير من سفير السودان في هراري إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٧.

(٧٧) الباشا، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٧٨) نفس المرجع، ص ٢٤٣.

(٧٩) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٦/١٠٦/٥ تقرير من سفير السودان في دار السلام تنزانيا إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ ص ٥٣.

فأصدرت الحكومة بياناً بمناسبة إطلاق سراح نلسون مانديلا وطالبت برفع الحظر عن الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا مؤكدة فيه وقوف السودان بجانب الحق الإفريقي ودعمه وتأييده المطلق لشعب جنوب إفريقيا.[٨٠]

كانت علاقة السودان مع حزب المؤتمر القومي الإفريقي علاقة متميزة وكان الحزب يتخذ موقفاً إيجابياً من السودان، وذلك بالزيارات المتكررة التي كان يقوم بها قادة الحزب للسودان سواءً كانت بغرض توضيح آخر تطورات الأحداث في جنوب إفريقيا، أو طلباً للدعم والتأييد. وعندما تم رفع الحظر السياسي عن الأحزاب وجَّه حزب المؤتمر القومي الدعوة إلى المسئولين السودانيين لزيارة جنوب إفريقيا لحضور مؤتمرات الحزب. بينما نلاحظ أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كان يتخذ موقفاً سلبياً، إذ لم يستجب نلسون مانديلا للدعوات الرسمية المقدمة من قبل حكومة السودان على المستويين الرسمي والشعبي برغم تأكيده لأعضاء بعثات السودان الدبلوماسية أثناء الزيارات التي قام بها لليبيا والجزائر وكينيا بأنه ينوي زيارة السودان تلبية لدعوة الرئيس. هذا بجانب ذكره لهم توقفه بالخرطوم أثناء فترة حكم الفريق عبود قبيل فترة سجنه، وإنه يحمل ذكريات جميلة عن السودان. غير أنه لم يقم بتنفيذ تلك الزيارة، ولعل الظروف التي كان يعيشها السودان هي التي كانت وراء عدم تلبيته للدعوة. وربما إنه كان ينظر إلى ما يدور في جنوب السودان على أنه صراع عنصري، وهي ذات الأفكار التي كان يحملها أصدقاؤه من قادة دول المواجهة اليسارية في الجنوب الإفريقي أمثال روبرت موقابي وكينيث كاوندا والذين كانوا يتخذون موقفاً من السودان ويدعمون حركة التمرد.[٨١] اضافة إلى ذلك فإن مانديلا

(٨٠) نفس المصدر، ص ٥٤.

(٨١) تقرير من سفير السودان في دار السلام تنزانيا إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١، ص ٥٤.

قد بدأ يتحرك عالمياً طلباً لمزيد من الدعم والتأييد وذلك بإحكام المقاطعة الاقتصادية إلى حين انتهاء سياسة التفرقة العنصرية بصورة فعلية.[٨٢]

من جانب آخر أعلنت حكومة السودان سياسة الاعتماد على الذات، كما اتخذت من المشروع الحضاري سياسة لها،[٨٣] الأمر الذي يعني تهديد مصالح الدول الغربية في إفريقيا. وبالتالي سعت كل من الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا بفرض حصار اقتصادي غير معلن على السودان واتهمته بالإرهاب، كما قامت بتقديم دعم غير محدود لحركة التمرد، بل وأصبح السودان هدفاً لوسائل الإعلام الغربية. ولأول مرة تقوم لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب إفريقيا بملاحقة السودان – رغم التزامه الكامل – واتهامه بالسماح برسو بعض البواخر التابعة لدولة جنوب إفريقيا في ميناء بورتسودان.[٨٤]

على الرغم من التطورات السياسية في جنوب إفريقيا في مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين ووصولها مرحلة لا يمكن الرجوع عنها، وذلك بقيام نظام ديمقراطي لا عنصري، وفي الوقت الذي بدأت فيه معظم الدول الإفريقية تتعامل مع جنوب إفريقيا بخلق روابط اقتصادية معها، فقد ظل السودان ملتزماً بموقفه والتزامه بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بمقاطعة النظام العنصري وعدم إقامة أي علاقات معه.[٨٥] كما أعلن السودان أنه سيبقي على العقوبات إلى أن يُتخذ موقفاً رسمياً من قبل

(٨٢) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٦/١٠٦/٥، ص ٥٤.

(٨٣) المشروع الحضاري هو مصطلح من المصطلحات السياسية التي أدخلتها حكومة الإنقاذ في قاموس المصطلحات السياسية السودانية، والمقصود به التوجُّه الإسلامي.

(٨٤) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٦/١٠٦/٥، ص ٥٤.

(٨٥) نفس المصدر، تقرير من السفير السوداني باديس ابابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٧.

منظمة الوحدة الإفريقية وحزبي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر القومي الإفريقي برفع العقوبات. وفي هذا الصدد عندما تقدم بنك ستاندرد (Standard Bank) بجنوب إفريقيا لإقامة علاقات مصرفية مع السودان رُفض هذا الطلب باعتبار أن السودان لا يزال يطبق قرارات المقاطعة وفق الموقف الرسمي للمنظمة بصورته الجماعية.(٨٦)

اتخذ السودان بعد التطورات الإيجابية المتتالية في جنوب إفريقيا وإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية رفع الحظر الاقتصادي عن جنوب إفريقيا – اتخذ السودان عدداً من الإجراءات تتضمن إلغاء حظر سفر السودانيين إلى جنوب إفريقيا، بالاضافة إلى فتح مكتب تجاري هناك، كما أجاز مجلس الوزراء مشروع قانون لإلغاء مقاطعة جنوب إفريقيا.(٨٧) وعندما بدأت الانتخابات في جنوب إفريقيا شارك السودان في اللجنة الدولية لمراقبة الانتخابات التي جرت في أبريل من عام ١٩٩٤. وكان السودان من أوائل الدول التي تقيم لها تمثيلاً دبلوماسياً بفتح سفارة في بريتوريا العاصمة.

هكذا يمكن القول إنه وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ظل السودان يعاني منه، بجانب استمرار الحرب في الجنوب التي استنزفت موارد السودان المادية والبشرية، الا أن موقف السودان وتفاعله مع القضايا الإفريقية ودعمه لحركات التحرر الإفريقية في جنوب إفريقيا – كما عكسته الوثائق والمراجع السودانية المتاحة – كان موقفاً ثابتاً. وإذا أخذنا في الاعتبار أن السياسة الخارجية

(٨٦) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٤/١٠٥/٥ تقرير من سفير السودان في ويندهوك – ناميبيا إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٠، ص ٨٧.

(٨٧) وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٩/١٠٧/٥ تقرير من الادارة الإفريقية عن تطورات الأوضاع في جنوب إفريقيا بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٣.

ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية فان الاهتمام بحل المشاكل المترتبة عن الحرب في الجنوب وتنفيذ السياسات الضرورية لمساعدة أهالي الجنوب ليلعبوا دورهم كاملاً في عملية البناء الوطني وتطوره السياسي، كما يساعد على تقوية الصلة بإفريقيا ككل ويفسح المجال للمزيد من التفاعل مع القضايا الإفريقية.

أهم المصادر والمراجع:

١- وزارة الخارجية/ إفريقي، تفرقة عنصرية، ٧٤/٣/٥

٢- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقا ٢١١/٨/٥

٣- وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف جنوب إفريقيا، ٣٦/١٦/٥

٤- وزارة الخارجية/ إفريقي، ملف جنوب إفريقيا، ٢٤٧/١٠٠/٥

٥- وزارة الخارجية / إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٦/١٠٦/٥

٦- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٨/١٠٦/٥

٧- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا ٢٥٩/١٠٧/٥

٨- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف مقاطعة جنوب إفريقيا ٢٦٠/١٠٨/٥

٩- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف جنوب إفريقيا، ١٥٩/١٧٣/١

١٠- وزارة الخارجية/ أفريقي/ ملف المنظمات ١٠٨/٤٥/٥

١١- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف المنظمات، ٢٩/٣/٥

١٢- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف المنظمات، ١٦/٦/٥

١٣- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف منظمات، ٧/٣/٥

١٤-وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف المنظمات، ١٥/٦/٥

١٥- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف المنظمات، ٢٩/١٣/٥

١٦- وزارة الخارجية/ إفريقي/ ملف المنظمات، ٧/٣/٥

١٧- وزارة الخارجية/ إفريقي/ملف المنظمات ١٠٨/٤٥/٥

١٨- وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٣١)، سبتمبر – ديسمبر ١٩٧٦.

١٩- وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٣٤)، سبتمبر ١٩٧٩- يناير ١٩٨٠.

٢٠- وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٤٠)، سبتمبر – ديسمبر ١٩٨٦.

٢١- وزارة الخارجية، تقرير وتوصيات وفد السودان في الأمم المتحدة، دورة رقم (٤٢) ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣٣.

٢٢- الأمم المتحدة، إدارة شئون الاعلام، الإعلان العالمي لحقوق الانسان، إدارة شئون الإعلام للنشر، أغسطس ١٩٩٣.

٢٣- حسن سيد سليمان، "السودان والمغرب العربي، دراسة حالة العلاقات السودانية الليبية" في علاقات السودان الخارجية، البعد العربي والإفريقي، تحرير حامد عثمان ومدني محمد أحمد، سلسلة الدراسات السودانية رقم ١٧، الخرطوم، ١٩٩١.

٢٤- حذيفة الصديق عمر، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٨٢١-١٩٨٩، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم ١٩٩٨، ط١.

٢٥- محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٨.

٢٦- محمد سعيد محمد الحسن، الدبلوماسية السودانية مواقف ووقائع، دار إقرأ للنشر، الخرطوم، ١٩٩٦.

٢٧- مدني محمد أحمد وحامد عثمان، "العوامل المؤثرة على علاقات السودان الخارجية" في علاقات السودان الخارجية، البعد العربي والإفريقي، تحرير حامد عثمان ومدني محمد أحمد، سلسلة الدراسات السودانية رقم ١٧، الخرطوم ١٩٩١.

٢٨- عبدالهادي الصديق، السودان والأفريكانية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم ١٩٩٧، ط١.

٢٩- نلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية، ترجمة عاشور الشامس، دار سبال للطباعة والنشر، (مكان النشر) ١٩٩٥.

٣٠- رفائيل كوبا بدال، "اتفاقية أديس أبابا والوحدة الوطنية" دراسات في الوحدة الوطنية في السودان، تحرير العجب احمد الطريفي، مجلس دراسات الحكم الإقليمي، الخرطوم ١٩٨٨.

٣١- مقابلة مع السفير د. بشير البكري، الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧.

٣٢- مقابلة مع السفير عبدالله الحسن، الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٢.

٣٣- مقابلة مع السفير عبدالمحمود عبدالحليم، وزارة الخارجية – الخرطوم بتاريخ ٢/٢٧/ ١٩٩٩.

٣٤- مقابلة مع السفير حسن بشير، الدائرة الإفريقية، وزارة الخارجية – الخرطوم بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧.

٣٥- مقابلة مع السفير عبدالمنعم مصطفى، الخرطوم بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠.

قبيلة جهينة: هل تكاثرت وتغلَّبت على النوبة وأزالت ملكهم كما روى ابن خلدون، أم كانت غائبة تماماً عن تلك الأحداث؟

أحمد إلياس حسين

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة ما كتبه ابن خلدون عن استقرار وتجول قبيلة جهينة في مصر وعلاقاتها بالنوبة والبجة مثل قوله: "ملأوا تلك القفار وغلبوا النوبة على مواطنهم وملكهم، وزاحموا الحبشة في بلادهم..... وذهب ملوك النوبة إلى مدافعتهم فعجزوا... فتمزق ملكهم واستولى أعراب جهينة على بلادهم ... ولم يبق لبلادهم رسم للملك وإنما هم الآن رجالة بادية." وتفترض الدراسة أن معلومات ابن خلدون عن النوبة غير دقيقة، وجاءت أحكامه عامة في بعض الأحيان، وتفتقد المصداقية أحياناً أخرى. وتسعى الدراسة إلى إثبات ذلك عن طريق مراجعة ما كتبه ابن خلدون مع ما ورد عن النوبة في المصادر العربية المعاصرة، ولم تستخدم الدراسة ما ورد عن قبيلة جهينة في المخطوطات والتراث المحلي لأن الدراسة تعالج فترة سابقة لظهور ذلك التراث.

قبيلة جهينة

جهينة قبيلة كبيرة لها فروع كثيرة، وهي من أشهر فروع قضاعة اليمنية التي دخلت مصر بعد الإسلام. وكانت قبيلة جهينة مقيدة ضمن أهل الراية في ديوان الفسطاط منذ عصر عمرو بن العاص، ثم انفصلت لتدوَّن مع قبيلة بَلي عام ١٠٢ هـ/ ٧٢٠م تحت قضاعة. وبعد وقف دفع العطاء لقبائل العرب في عصر الخليفة العباسي المعتصم ٢١٧ –٢٢٧هـ/٨٣٣–٨٤٢م استقرت جهينة في مناطق الأشمونيين وأسيوط